الأهرام

المصدر: الشرق الاوسط

التاريخ : ٢ اغسطس ٢٠٠٢

السودان .. في أنتظار مصر والعرب

أن تأتي متأخرا أفضل بكثير من ألا تأتي إطلاقا

تبدو المقولة الفرنسية «أن تأتي متأخرا خير من الا تأتي أبدا»، أكثر انطباقا على المسعى المصري الأخير بجمع النائب الأول للرئيس السوداني علي عثمان محمد طه بزعيم التجمع الوطني المعارض محمد عثمان الميرغني في القاهرة مؤخرا. فليس هناك من هو الصق بالشأن السوداني من مصر، ورغم ذلك لعبت عواصم إقليمية افريقية أدوارا في جمع الفرقاء السودانيين كان يفترض أن تكون من نصيب القاهرة.

البداية جاءت من مكان قصي وغير متوقع عندما رتبت جيبوتي للقاء الفريق عمر البشير وزعيم حزب الأمة الصادق المهدي أواخر العام 1999، ثم كرت السبحة وتسلمت الراية أسمرة التي جمعت بين البشير والميرغني، ثم حققت نيروبي الاختراق الرئيسي الشهر الماضي بتوقيع الاتفاق الإطاري بين الحكومة والحركة الشعبية لتعقبها كمبالا وبعد اسبوع فقط من التوقيع على ذلك الاتفاق بجمع البشير والدكتور جون قرنق قائد الحركة الشعبية في أول لقاء بينهما.

المأمول في التحرك المصري أن يسهم في تعزيز الزخم الذي بدأت تحققه عملية السلام في السودان من خلال المساعدة في بناء إجماع وطني داخلي يشمل كل القوى السياسية وأن يصبح مقدمة لدور عربي أكثر فاعلية في تحقيق السلام وضمان أن يصبح خيار الوحدة أكثر جاذبية للجنوب، وذلك تحت أفق من تبادل المصالح بين هذا المسعى العربي والسودان.

الدور المتوقع من مصر لا ينطلق فقط من وشائج التاريخ والجغرافيا ومياه النيل التي تربط بين البلدين، وإنما لعوامل أخرى من بينها أن الرئيس المصري حسني مبارك هو الرئيس العربي الوحيد الذي التقى قرنق عدة مرات، وأن القاهرة فتحت مدارسها ومعاهدها للآلاف من الجنوبيين الذين درسوا فيها خلال العقود الثلاثة المنصرمة. ومعروف أن عددا من قيادات الحركة الشعبية يتقنون العربية بسبب دراستهم تلك في مصر، الأمر الذي يمكن أن يجعل الأرض ممهدة لتحرك رشيد خلال فترة السنوات الست الانتقالية التي يتم في نهايتها الاستفتاء على حق تقرير المصير وهل يبقى الجنوب في إطار السودان الموحد فيدراليا كان أو كونفيدراليا أو ينفصل.

لفتت حرب الجنوب الحالية، وهي الثانية من نوعها، أنظار العالم في أقل من عام على انطلاقها عام 1983 عندما تمكنت مجموعة تابعة للحركة الشعبية من الهجوم على معسكر لشركة «شيفرون» العاملة في مجال التنقيب عن النفط وقتل ثلاثة من العاملين، مما دفع الشركة الى وقف عملياتها التي لم تستأنفها قط بعد ذلك. هذا الحادث غطى على حادث مماثل آخر عندما هجمت وحدة أخرى على معسكر لعمليات الشركة الفرنسية التي كانت تقوم بحفر قناة جونقلي التي كان ينبغي أن تمد السودان ومصر بكميات إضافية من المياه تبلغ أربعة مليارات متر مكعب.

واذا كانت أي إمدادات جديدة للمياه ستوفر لمصر مصدرا مائيا اضافيا وهي التي لا تتوفر لديها موارد مائية جوفية أو أمطار كافية، فإن أي حديث عن تنمية الجنوب يجتل فيه تطوير قناة جونقلي واستكمال المشروع بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية مكانة محورية.

وهذا مجال توافق مصلحي يمكن أن يصبح نقطة انطلاق لحركة مستقبلية خاصة اذا وضع في الاعتبار متغيرات المشهد الإقليمي التي بدأت تنظر الى موضوع المياه من باب التنسيق والتعاون بدلا من حالة المواجهة والعداء التي ميزت موضوع المياه الشائك الذي كان يضع السودان ومصر في جانب وبقية دول حوض النيل السبع خاصة إثيوبيا في جانب آخر. العام الماضي شهد بروز ما عرف بمبادرة النيل، بدعم دولي للقيام باستثمارات لتوفير المزيد من المياه وتخفيف حدة الفقر مع الحفاظ على البيئة في إطار مناخ سلمي تعاوني بين دول الحوض. وهذا المناخ الجديد كاف في حد ذاته للتشجيع على المضي قدما في التعامل مع حق تقرير المصير للجنوب بعقل وقلب مفتوحين. فخلال المحاولة على إبقاء السودان موحدا بالقوة ضاعت عشر سنوات على مشروع جونقلي. والآن ومع وجود مناخ مختلف فان عبارة لعمرو موسى عندما كان وزيرا لخارجية مصر تبدو معقولة، اذ اشار الى ان إضافة دولة حادية عشرة الى دول حوض النيل العشر لن تزيد الأمور تعقيدا.

ومن المصادفات أن يتزامن ترتيب القاهرة للقاء علي عثمان والميرغني مع اجتماعات اللجنة الوزارية المصرية السودانية العليا، وهي مؤسسة أصبحت مطالبة أكثر من أي وقت مضى بالنظر بعيدا وفي إطار استراتيجي قادر على تخطي العقبات والبطء البيروقراطي المعهود.

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الى جانب الدور الإيجابي المأمول من مصر، فإن السودان يتطلع الى دور عربي مماثل ومن باب التبادل المصلحي الذي يمكن أن يدفع بآمال تكامل السوق العربية المشتركة خطوات الى الأمام. وللدول العربية ومؤسساتها التنموية تجارب ثرة في التعامل مع السودان، ولعل الدرس الأبرز الذي يمكن استخلاصه من تلك التجارب السعي الى أن يصل العون العربي الى الناس وأن تسهم مشاريع التنمية في تغيير الأوضاع الى الأحسن، الأمر الذي يستدعي شيئا من الشفافية والإفصاح الأقدر على توفيره صحافة حرة وقضاء مستقل وتداول سلمي للسلطة، وهي مكونات رئيسية لتوفير البيئة الاستثمارية الملائمة.

خلال فترة الأعوام الثلاثة الماضية تمكن السودان من تطبيع علاقاته مع معظم الصناديق العربية، وهو ما عبر عنه أسهامها في مشروع سد مروي، أحد المشاريع الكبرى التي لم يشهد السودان مثيلا لها بتمويل عربي منذ أكثر من عقدين من الزمان. وفي هذا المناخ وبعد اعتماد سياسات التخصيص والسماح بالملكية الأجنبية للمشاريع، فإن هناك فرصة لنشاط عربي في الميدان الاقتصادي يستفيد من موارد البلاد الهائلة ويوفر فرصا تنموية للجنوب يمكن أن تضع أساسا قويا لوحدة طوعية، كما يوفر فرصا مماثلة للمستثمرين العرب في مكان قريب.

ويمكن للدور العربي أن يسهم في أمرين: أن تقوم الصناديق العربية بإعداد دراسة من منظور متكامل عن الوضع الاقتصادي السوداني تجدد فيه دراسات سابقة قام بها الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي مع الأخذ في الاعتبار المتغيرات، ووضع الديون العربية على السودان وأن تضع هذه الدراسات أولويات ووجوه صرف لتحقيق الاختراق المنشود عبر خارطة استثمارية تتيح فرصا للاستثمار الخاص والعام الذي يتجه عادة الى مرافق البنية التحتية. وثانيهما معاونة السودان في جانب توفير التدريب والتأهيل لصناعته النفطية الوليدة التي تحتاج العنصر البشري المدرب ليتمكن من السيطرة عليها.

يبقى العبء في النهاية على القوى السياسية السودانية لتجعل لمثل هذا الخيار الإغراء الملائم، وليصبح الدور الخارجي مكملا لجهد وعبء ينبغي أن ينهض به أبناء البلاد أنفسهم في المقام الأول.

السر سيد أحمد

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية